المفاهيم الأمنية في مجال الأمن الغذائي

د. صديق الطيب منير

١ .المفاهيم الأمنية في مجال الأمن الغذائي

يرمز الأمن إلى الحماية من خطر الجريمة والجوع والمرض والبطالة والتلوث وانتهاكات حقوق الإنسان بصورة عامة. ومن ثم يعد مفهوم الأمن من المفاهيم متعددة الجوانب (Multi-dimensional concepts) ويتكون من عدة حلقات مترابطة ومتداخلة، مثل الأمن الغذائي، والأمن المائي، والأمن البيئي، والأمن الاجتماعي، والأمن الاقتصادي، والأمن الثقافي، والأمن الوطني إلخ... وإذا لم تؤمن أي من هذه الحلقات أمكن من خلالها اختراق أمن المجتمع والإضرار بمصالحه. وبالرغم من أن مفهوم الأمن وتعريفه مرتبط بدرجة كبيرة بثقافة وقيم المجتمع (culture based concept) وتبعاً لذلك تختلف أهمية كل من هذه الحلقات في تحقيقه من مجتمع لآخر، إلا أن هنالك شبه إجماع بأن الأمن الغذائي يعد من أهم هذه الحلقات، إن لم يكن أهمها، في كل المجتمعات ومرتبط ارتباطاً وثيقاً بمعظمها.

وتهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على مفهوم الأمن الغذائي، تعريفه ومحدداته، وعلاقته بالمفاهيم الأمنية الأخرى من خلال مراجعة ومسح الأدبيات والدراسات وبعض البيانات الثانوية المتاحة في هذا المجال.

يعرف الأمن الغذائي بأن تكون لدى جميع أفراد المجتمع في جميع الأوقات إمكانية الحصول مادياً واقتصادياً على الغذاء الأساسي الذي يمكنهم من العيش بصحة ونشاط. وبصورة عامة لا يعد توفر الغذاء مشكلة على مستوى العالم، حيث يوجد من الأغذية ما يكفي لتزويد كل فرد في العالم بنحو ٢٥٠٠ سعر حراري يومياً وهي كمية تتجاوز الحد الأدنى الضروري (٢٣٠٠ سعر) لتحقيق الأمن الغذائي بمقدار ٢٠٠ سعر حراري. ولكن تكمن المشكلة في سوء توزيع الأغذية ونقص القدرة الشرائية، فهناك نحو

٨٥٤ مليون نسمة في العالم يعانون من عدم الأمن الغذائي ونقص التغذية، معظمهم في الدول النامية، حيث يعيش أكثر من بليون إنسان على دخل يومي يقل عن دولار، منهم ٣٣٢ مليون يعيشون على مابين ٧٥ و٥٠ سنتاً في اليوم و١٦٢ مليون يعيشون على أقل من ٥٠ سنتاً في اليوم.

وبالرغم من أن العلاقة بين الأمن الغذائي وبقية حلقات الأمن (الأمن المائي، الأمن البيئي، الأمن الاجتماعي، الأمن الاقتصادي، الأمن الثقافي إلخ...) علاقة تماثلية (Symmetrical relationship)، حيث يهدد انعدام أي منها الأمن الغذائي، كما يؤدي انعدام الأمن الغذائي إلى تدهورها جميعاً، إلا أن الأمن الغذائي يعد من المتغيرات الخصبة (Fertile Variables) ولذا يشكل انعدامه تهديداً خطيراً لأهم المبادئ والقيم المرتبطة بالحق في الحياة والكرامة الإنسانية ومن ثم يعد من أهم مهددات الاستقرار والأمن على المستوى المحلي والقومي والإقليمي والدولي (Prinstrup-Andersen, 2001). فالطعام هو أول مقومات الحياة، فإذا لم يتوفر بشكل يستطيع الناس الحصول عليه هاج الشعب وثار.. مما يؤدي إلى قيام الاضطرابات والفوضى واختلال الأمن في المجتمع. ولذلك فإن توفير الطعام للسواد الأعظم من السكان، بأسعار تناسب دخولهم ـ يعد من أهم دواعي استتباب الأمن في المجتمع ومؤشراً للعلاقة بين الحكومات ومواطنيها. وبالرغم من التحسن الذي طرأ على إنتاج الغذاء، إلا أنه مازال هنالك ٨٥٤ مليون فرد يمثلون ١٨٪ من سكان العالم النامي يواجهون مشكلة عدم توفر الأمن الغذائي و١٦٦ مليون طفل يعانون من سوء التغذية و١٠ ملايين طفل يتحولون سنوياً إلى معوقين عقلياً وجسدياً بسبب سوء التغذية، وما بين ٥ و٧ مليون طفل يموتون سنوياً بسبب أمراض مرتبطة بسوء التغذية (أندرسون ولوش، ٢٠٠١). ويكلف نقص التغذية البلدان النامية أكثر من ٢٢٠ مليون سنة

مـن الحياة المنتجة لأفـراد الأسرة الذين تتناقص أعمارهم أو يتأثرون بسـبب العجز الراجع إلى سـوء التغذية، كما أن البلـدان النامية تفقد مئات المليارات من الدولارات بسـبب فقدان الإنتاجية والدخل ونقص الاسـتهلاك بسبب الوفـاة المبكـرة، أو العجـز، أو التغيب عن العمـل، وتقـدر التكاليف الطبية المباشرة المترتبة على سـوء التغذية في البلدان النامية بنحو ٣٠ مليار دولار في السنة (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠٠٤م).

مقدمة

يـأتي انعـدام الطمأنينـة والأمـن الإنسـاني من المشـكلات التـي تواجه الإنسـان في حياتـه اليومية. ومع ازديـاد وتعقيد المشـكلات المؤثرة على أمن الإنسـان واسـتقرار المجتمـع شـاع مؤخـراً اسـتخدام مصطلحـات الأمـن التخصـصي مثـل الأمـن الغذائي، والأمـن المائـي، والأمن البيئـي، والأمن الاجتماعـي، والأمـن الاقتصادي، والأمـن الثقافي والأمـن الوطني وغيرها للدلالـة على كل متطلب من متطلبات الأمن الإنسـاني بمعناه الشـامل وكل حلقـة من حلقاته المترابطة والمتداخلـة (البشرى، ٢٠٠٠م). ويمكن تعريف الأمـن الإنسـاني بصورة مختـصرة بأنه التحـرر من الخوف والحاجـة ليتمكن الناس من ممارسة اختياراتهم بأمن وحرية (العبود، ٢٠٠٦). ويتطلب تحقيق ذلـك الحمايـة من خطر الجـوع والمرض والبطالـة والجريمة والتلـوث وكافة انتهـاكات حقوق الإنسـان. ويعـد الأمن الإنسـاني بهذا المعنى مـن المفاهيم النظرية الكامنة متعددة الجوانـب (Multi-dimensional latent concepts) وله عدة مؤشرات ظاهرية مترابطة ومتداخلة (Correlated exogenous indicators) على النحو التالي:

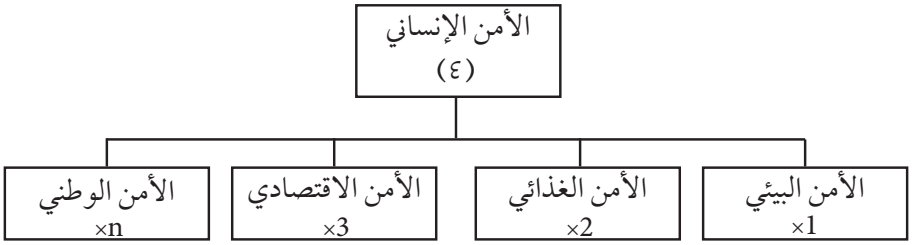

وعلى الرغم من أن مفهوم الأمن الإنساني وتعريفه مرتبط بدرجة كبيرة بثقافة وقيم المجتمع (Culture Based Concept) وتبعاً لذلك تختلف أهمية كل من هذه المؤشرات الظاهرية في تحقيقه من مجتمع لآخر، إلا أن هنالك شبه إجماع بأن الأمن الغذائي يعد من أهمها، إن لم يكن أهمها، في كل المجتمعات ومرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمعظمها. ولذا يعد انعدامه من أهم مهددات الاستقرار والأمن على المستوى المحلي والقومي والإقليمي والدولي (Prinstrup-Andersen, 2001). فالطعام هو أول مقومات الحياة، وعدم توفره بالصورة المطلوبة يؤدي إلى الاضطرابات والفوضى واختلال الأمن. ولذلك فإن توفير الطعام للسواد الأعظم من السكان، بأسعار تناسب دخولهم ـ يعد من أهم دواعي استتباب الأمن في المجتمع ومؤشراً للعلاقة بين الحكومات ومواطنيها. وتزداد في الوقت الراهن أهمية الأمن الغذائي كمدخل للأمن الإنساني يوماً بعد يوم، حيث أصبح إنتاج الغذاء وتوفيره محكوماً بسياسات بعض الدول التي حولت بعض السلع الغذائية كالقمح والأرز الى سلع إستراتيجية تستخدمها كسلاح ووسيلة لخدمة أهدافها ومصالحها الخاصة (بيضون، ٢٠٠١). وتكمن خطورة الأمر في أن الدول العظمى تكاد تحتكر معظم فائض الإنتاج الزراعي والغذائي وتستطيع أن تستخدمه كسلاح لخدمة أغراضها متى ما أرادت. ويؤكد ذلك ما قاله الرئيس الأمريكي السابق فورد «بأن الترسانة الأمريكية تضم سلاحاً سياسياً ذا فعالية خاصة... إنه الغذاء. ولذلك فإن الولايات المتحدة

الأمريكية ليست في حاجة إلى استخدام الأسلحة الحربية في المستقبل مادام الغذاء أصبح أكبر سلاح» (العيادي، ١٩٩٩م: ١٨٩).

وعلى الرغم من التحسن الذي طرأ على إنتاج الغذاء منذ بداية الثورة الخضراء وتقلص نسبة الأفراد المهددين بعدم الأمن الغذائي ونقص التغذية، إلا أنه مازال هنالك ٨٥٤ مليون فرد يمثلون ١٨٪ من سكان العالم النامي يواجهون مشكلة عدم توفر الأمن الغذائي و١٦٦ مليون طفل يعانون من سوء التغذية و١٠ ملايين طفل يتحولون سنوياً إلى معوقين عقلياً وجسدياً بسبب سوء التغذية، وما بين ٥ و٧ مليون طفل يموتون سنوياً بسبب أمراض مرتبطة بسوء التغذية (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة،٢٠٠٦م؛ أندرسون ولوش، ٢٠٠١م). ولانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية تكاليف باهظة يتحملها الأفراد والعائلات والمجتمعات والأمم. وفي هذا الإطار أشارت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (٢٠٠٤م) الى أن نقص الأغذية والفيتامينات والمعادن الضرورية تطيح بحياة أكثر من خمسة ملايين طفل كل سنة. ويكلف نقص التغذية البلدان النامية أكثر من ٢٢٠ مليون سنة من الحياة المنتجة لأفراد الأسرة الذين تتناقص أعمارهم أو يتأثرون بسبب العجز الراجع إلى سوء التغذية، كما أن البلدان النامية تفقد مئات المليارات من الدولارات بسبب فقدان الإنتاجية والدخل ونقص الاستهلاك بسبب الوفاة المبكرة، أو العجز، أو التغيب عن العمل. كذلك تقدر التكاليف الطبية التي تعد أهم التكاليف المباشرة المترتبة على سوء التغذية في البلدان النامية بنحو ٣٠ مليار دولار في السنة.

١ . ١ مفهوم الأمن الغذائي ومقوماته

هنالك محوران أساسيان لمفهوم الأمن الغذائي. المحور الأول هو كمية ونوع الغذاء المطلوب توفره لتحقيق الأمن الغذائي والمحور الثاني هو كيفية الحصول على الغذاء سواءً من المصادر المحلية أو الأجنبية وضمان تدفقه من تلك المصادر. فهنالك مجموعة من المهتمين بقضية الأمن الغذائي ركزوا على المحور الأول ولكنهم اختلفوا فيما بينهم وتباينت آراؤهم حول كمية الغذاء المطلوب توفرها لتحقيق الأمن الغذائي. فمنهم من جعل هذه الكمية نسبية وربطها بمستوى الدخل والمعيشة في المجتمع وهو ما يعبر عنه بضمان تدفق الاحتياجات الغذائية المعتادة أو الموضوعية، ومنهم من جعلها مطلقة وهو ما يعبر عنه بضمان حصول كل فرد على السعرات الحرارية المطلوبة للحياة الصحية، وفقاً للمعايير المتفق عليها دولياً بغض النظر عن مستوى دخل الفرد والحياة في المجتمع (أحمد، ١٩٩١م).

ويؤخذ على الذين ركزوا في اهتمامهم بقضية الأمن الغذائي على تحديد كمية ونوع الغذاء المطلوب توفره لتحقيق الأمن الغذائي أنهم لم يهتموا بكيفية وسبل تحقيق الأمن الغذائي ومن ثم يعد اهتمامهم اهتماماً نظرياً وليس عملياً.

وفي الجانب الآخر ركزت مجموعة أخرى من المهتمين بمشكلة الأمن الغذائي على المحور الثاني المتمثل في كيفية الحصول على الغذاء ومصادره. وأيضاً اختلف هؤلاء وتباينت وجهات نظرهم حول كيفية الحصول على كمية الغذاء التي تحقق الأمن الغذائي. فهنالك مجموعة المحافظين (Conservatives) التي تجعل مفهوم الأمن الغذائي مرادفاً لمفهوم الاكتفاء الذاتي وتعبر عنه بقدرة المجتمع أو الدولة على توفير الاحتياجات الغذائية لجميع السكان بالكمية والنوعية المطلوبة من الإنتاج المحلي حتى لو تطلب

ذلـك التضحية بالاسـتخدام الأمثل للمـوارد الزراعية (بسـيوني، ١٩٨٤م؛ السريتـي، ٢٠٠٠م). ومـن ثم بالنسـبة لهـؤلاء كلما كانت النسـبة الأكبر من احتياجات المجتمع الغذائية منتجة محلياً (أي كلما كانت نسبة الاكتفاء الذاتي مـن السـلع الغذائية عالية) كان ذلـك أدعى للمحافظة على اسـتدامة (Sus-tainability) وعدم تهديد الأمن الغذائي وأن البلدان التي لا تسـتطيع توفير الغـذاء لشـعوبها من إنتاجهـا المحلي ربما تصبـح عاجزة أمـام الضغوط التي تواجههـا، ممـا يعرض أمنها للخطر، واسـتقلالها للانتقـاص وربما أدى ذلك للتبعية الاقتصادية والسياسـية، خاصةً في عالم اليوم الذي تسود فيه علاقات سياسـية واقتصادية معقـدة ومتوترة. ولذلك يعد هـؤلاء أن معدل الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية هو أهم مؤشر، بل وربما المؤشر الوحيد لمسـتوى الأمـن الغذائـي (الأمم المتحـدة، ٢٠٠١م؛ الحفـار، ١٩٩٤م). ويؤخذ على هذه المدرسـة أن تحقيق الأمن الغذائي بمفهوم الاكتفـاء الذاتي من المنتجات الغذائية قد يتعارض مع تحقيق مفاهيم أمنية أخرى مثل الأمن البيئي والأمن المائي ومع تحقيق هدف التنمية الزراعية والاقتصادية المستدامة الذي يستلزم توجيه الموارد نحو الاستخدامات والأنشطة المثلى التي تحقق أفضل عائدات. وهنالـك مجموعة أخرى مـن الذين ركزوا في اهتمامهم بقضية الأمن الغذائي عـلى محور كيفية الحصول على الغذاء ومصـادره ترى أن الأمن الغذائي ليس مـن الضرورة أن يتحقق فقـط بالاعتماد على الإنتاج المحلي مـن الغذاء، وإنما بقـدرة الدولة على توفير الموارد المالية اللازمة لاسـتيراد احتياجاتها الغذائية. والانتقـاد الرئيـسي الـذي يوجـه لهـذا المعسـكر مـن المهتمين بقضيـة الأمن الغذائـي هو جعلهم الحصول عـلى الاحتياجات الغذائية مـن الخارج نتيجة حتمية لامتلاك الموارد المالية اللازمة وهو افتراض تشـوبه كثير من الشكوك والمحاذيـر وتدحضه كثير من الأحداث والوقائع العملية. فعلى سـبيل المثال

في عـام ١٩٦٥م امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية عن بيع القمح لمصر في السوق الحرة بالرغم من قدرتها على سداد قيمته، مستغلة في ذلك الانخفاض الكبير في إنتاج القمح في الاتحاد السوفيتي الذي كان يمثل مصدراً لواردات مصر من القمح (العيادي، ١٩٩٩م).

وبنـاءً عـلى ما سـبق يمكن اسـتنباط تعريـف للأمن الغذائـي يجمع بين محـوري ماهيـة الأمن الغذائـي (كمية ونوع الغـذاء المطلوب توفـره لتحقيق الأمن الغذائي) وكيفية الحصول على الغذاء (من المصادر المحلية أو الأجنبية) وضمان تدفقه من تلك المصادر. ومن ثم يمكن أن يعرف الأمن الغذائي بقدرة المجتمع على توفير الاحتياجات الغذائية الموضوعية (المحتملة) لأفراده التي تمكنهم من العيش بصحة ونشـاط، مع ضمان ذلك للذين لا تمكنهم دخولهم مـن الحصول عليه، سـواءً كان ذلك عـن طريق الإنتاج المحلي أو الاسـتيراد اعتـماداً على المـوارد الذاتية (حمدان، ١٩٩٩م؛ العيـادي، ١٩٩٩م؛ السريتي، ٢٠٠٠م؛ منظمـة الأغذيـة والزراعة للأمـم المتحـدة، ٢٠٠٨). وبتبني هذا التعريـف يمكن للمجتمع أن يحقـق أمنه الغذائي بإنتـاج احتياجاته الغذائية محليـاً أو اسـتيرادها من مجتمعات أخرى مع تفضيـل الخيار الأول إذا لم يكن باهظ التكلفة من حيث كفاءة استغلال الموارد المتاحة. وعليه فإنه كلما كانت النسـبة الكبرى من احتياجات المجتمع الغذائيـة منتجة محلياً (أي كلما كانت نسـبة الاكتفاء الذاتي من السـلع الغذائية عالية)، كان ذلك أدعى لاسـتدامة (sustainability) وعـدم تهديـد الأمـن الغذائي. ولذلك يعـد معدل تغطية الاحتياجـات الغذائيـة من الإنتـاج الوطني من أهم مـؤشرات تحقيق الأمن الغذائـي (الأمم المتحـدة، ٢٠٠١م؛ الحفـار، ١٩٩٤م). وهنا يتضح تداخل وارتبـاط الأمن الغذائي بمفاهيـم الأمن الأخرى مثل الأمـن المائي والأمن الاقتصـادي والأمن البيئي وتـأتي أهمية الموارد الطبيعيـة الزراعية (الأراضي

الزراعية والمياه)، والموارد البشرية والمالية اللازمة لاستغلالها كعوامل محددة للأمن الغذائي. وفي هذا الإطار تقسم المجتمعات الى:

١ ـ مجتمع يمتلك الموارد الطبيعية الزراعية وتتوفر فيه الموارد البشرية والمالية اللازمة لاستغلالها. ويتمتع هذا النوع من المجتمعات بأمن غذائي مستدام (Sustainable Food Security) حيث إن كل أو معظم احتياجاته الغذائية تنتج محلياً ولا يوجد أي مهدد للأمن الغذائي من حيث ضمان تدفقه وجودته.

٢ ـ مجتمع لا يملك الموارد الطبيعية الزراعية الكافية لإنتاج احتياجاته الغذائية ولكنه يمتلك الموارد المالية ومن ثم لديه القدرة على استيراد احتياجاته الغذائية من الخارج. ويتمتع هذا النوع من المجتمعات بالأمن الغذائي، على الأقل في المدى القصير (In the Short Run)، ما دام يعيش مناخاً إقليمياً ودولياً سلمياً وتعاونياً وبافتراض تمسك وتقيد المجتمع الدولي بالقيم الإنسانية وعدم استخدام الغذاء كسلاح للضغط وحسم الخلافات السياسية بين الدول والمجتمعات. ولذلك أقر الإعلان العالمي الخاص باستئصال الجوع وسوء التغذية أن رفاهية الشعوب وأمنها الغذائي يتوقف على إنتاج وتوزيع الأغذية بكميات كافية وأسعار معقولة في جميع الأوقات وبمنأى عن الضغوط السياسية والاقتصادية مما يتطلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة الوصول الى اتفاق إجماعي على ميثاق يكون أداة فعالة لإقامة علاقات اقتصادية دولية جديدة على أساس مبادئ الإنصاف والعدالة (الأمم المتحدة، ١٩٩٦م). وفي الوقت الراهن ظهرت ثمة تحديات جديدة تواجه الأمن الغذائي في مثل هذه المجتمعات خاصةً فيما يتعلق بنوعية الغذاء، مرتبطة بالاستخدام

المكثف للكيماويات الزراعية وما ينجم عنه من متبقيات كيماوية في كثير من المنتجات الزراعية والتعديل الوراثي للمحاصيل والحيوانات. وتزداد هذه المهددات بالنسبة للدول النامية في ظل سيادة اقتصاد السوق الحرة وانضمامها لمنظمة التجارة العالمية (مما يعني تدفق المنتجات الغذائية من الخارج)، وتدني مستوى الوعي الغذائي للمستهلكين في هذه الدول (رويشدي، د ت).

٣ ـ مجتمع يمتلك الموارد الطبيعية الزراعية ولكنه لا يملك الموارد الاقتصادية اللازمة لاستغلالها. وهذا النوع من المجتمعات يفتقر الى الأمن الغذائي في المدى القصير وربما في المدى المتوسط ويتحقق أمنه الغذائي بصورة دائمة متى ما توفرت له الموارد المالية اللازمة لاستغلال موارده الطبيعية الزراعية.

٤ـ مجتمع ليس لديه موارد طبيعية زراعية ولا يملك الموارد المالية التي تمكنه من استيراد الكميات الكافية من الغذاء وهذا النوع من المجتمعات هو الذي يعاني مشكلة مزمنة في أمنه الغذائي (Chronic Food Insecurity).

وهنالك عدة مؤشرات ومعايير (الأمم المتحدة، ٢٠٠١م؛ الحفار، ١٩٩٤م) تستخدم لمعرفة وتحديد مستوى الأمن الغذائي في المجتمع تشمل:

١ ـ نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الإستراتيجية (ذات النمط الغذائي الاستهلاكي السائد في المجتمع).

٢ـ نسبة قيمة الإنتاج الزراعي إلى الناتج الزراعي المستورد.

٣ـ نسبة قيمة المستوردات الزراعية لإجمالي الاستيرادات.

٤ـ نسبة الانفاق على الغذاء إلى إجمالي الدخل القومي.

٥ ـ التقلبات السنوية في الإنتاج الزراعي.

٦ ـ نسبة مساهمة الناتج الزراعي في إجمالي الناتج المحلي.

٧ ـ متوسط حصة الفرد من قيمة الإنتاج الزراعي.

٨ ـ نسبة صافي الواردات الزراعية إلى إجمالي الناتج المحلي.

٩ ـ نسبة المخزون الغذائي الي الاستهلاك السنوي.

ارتباط الأمن الغذائي ببعض المفاهيم الأمنية الأخرى:

١ ـ الأمن الاجتماعي

يعد عدم توفر الأمن الغذائي من أهم المهددات الخارجية لأمن وسيادة المجتمعات وكذلك من أقوى أسباب تفشي الجريمة وظهور الأمراض والظواهر الاجتماعية والاقتصادية السالبة في المجتمع. وفي المقابل فإن ارتفاع الجريمة وعدم توفر الأمن الاجتماعي يؤدي لنقص الإنتاج ويؤثر سلباً في الأمن الغذائي في المجتمع، حيث يصبح المجتمع طارداً للمستثمرين والمنتجين وربما يتدهور الأمن الاجتماعي بدرجة كبيرة تؤدي الى توقف الإنتاج بصورة كاملة كما هو الحال في كثير من مناطق الحروب والنزاعات المسلحة. ويعد عدم توفر الأمن الاجتماعي والبيئي من أهم أسباب الهجرة المعاكسة (Turn-Around Migration) من المدن الكبيرة الى القرى والمدن الصغيرة في كثير من البلدان، والنزوح والهجرة الجماعية من مناطق الحروب والنزاعات المسلحة التي غالباً ما تكون مناطق إنتاج للغذاء (السكران ومنير، ٢٠٠٥). مما سبق يتضح أن العلاقة بين الأمن الغذائي والأمن الاجتماعي علاقة تماثلية (Symmetrical Relation) (Bailey, 1992) حيث إن كلاً منهما يمثل حلقة

من حلقات الأمن الإنساني الشامل ومن ثم يمكن أن يكون سبباً في إحداث الآخر وانعدام أي منها يؤدي لانعدام الآخر على النحو التالي:

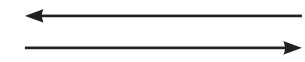

وبالرغم من هـذه العلاقة التماثلية (Symmetrical Relationship) بين الأمـن الاجتماعـي والأمن الغذائـي، إلا أنه في معظم الأحيـان وفي كثير من المجتمعات نجد أن عدم توفر الأمن الغذائي هو سبب عدم أو تدني مستوى الأمن الاجتماعي وذلك للأسباب التالية:

أولاً: في كثير من الأوقات والمجتمعات يحدث عدم توفر الأمن الغذائي بسبب عوامـل مثل الكوارث الطبيعية (الجفاف، والتصحر، والفيضانات)، السياسـات الزراعية والاقتصادية غير الملائمة، وعوامل سكانية مثل ارتفاع معدلات الهجرة الريفية ـ الحضرية والنمو السكاني.

ثانيـاً: تعـد العلاقـة بين الأمـن الغذائـي والأمـن الاجتماعي تجسـيداً للعقد الاجتماعي بين الفرد والمجتمع الذي يلزم فيه المجتمع أفراده بالالتزام بقواعد الضبط الاجتماعي في سـلوكهم وتعاملهم مقابل تمكينهم من الحصول على احتياجاتهم الأساسية المشروعة وإشباعها.

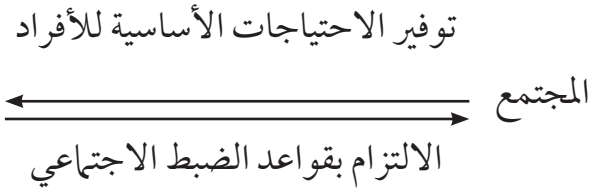

فعندما لا يمكن المجتمع أفراده من إشـباع أي من احتياجاتهم تظهر في المجتمع بعض الظواهر الاجتماعية وأنماط السـلوك غير المتعارف عليها التي تتعـارض مع قواعد الضبـط الاجتماعي في المجتمع. ويكـون هذا التعارض

قوياً ومهدداً للأمن الاجتماعي كلما كانت الحاجة التي لم يتم إشباعها أقرب لقمة هرم الاحتياجات البشرية لماسلو. ومن ثم فإن الإنسان عندما يفقد الأمن الغذائي، وهو من أهم الاحتياجات الفسيولوجية، ويأتي في المرتبة الأولى بالنسبة لسلم احتياجاته وقبل حاجته للأمن الاجتماعي الذي يأتي في المرتبة الثانية (سلم الاحتياجات البشرية لماسلو)، لا يأبه كثيراً بقواعد الضبط الاجتماعي. بينما عندما لا يتاح لأفراد المجتمع إشباع حاجة تحقيق الذات (Self-Actualization) التي تأتي في آخر سلم احتياجاتهم فعادةً ما يكون تعبيرهم عن عدم رضاهم عن ذلك بصور سلمية وبقليل من تجاوز قواعد الضبط الاجتماعي.

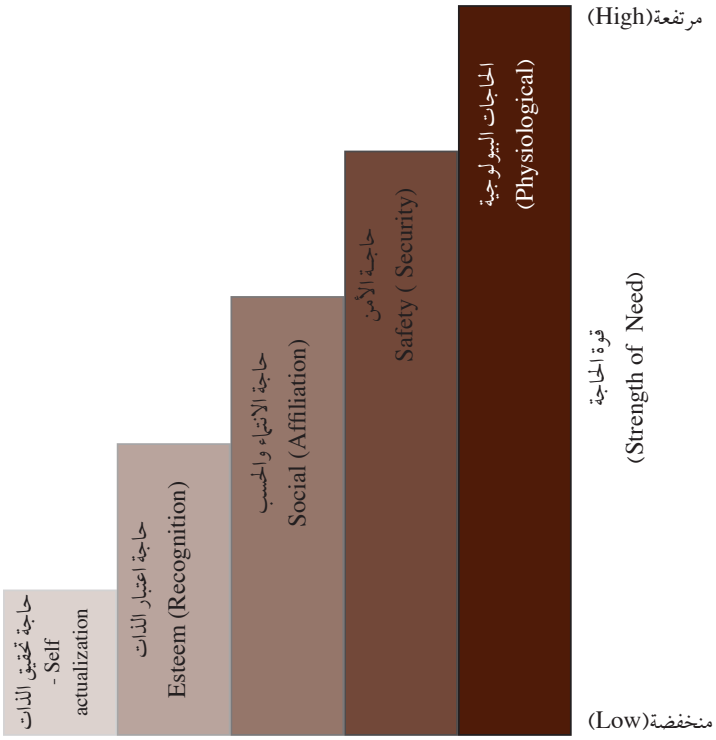

المصدر : Hersey and Blanchard (1972)

سلم الاحتياجات البشرية لماسلو

وفي هـذا الإطار نجد أن الإسـلام قـد اهتم بتوفير الغـذاء للجميع، بل عـد ذلك من مقاصد الشريعة الإسـلامية في الحفاظ على النفس. وجعل حد الكفاية، الذي يعد توفير الأمن الغذائي أدنى مسـتوياته، من الدين وأوجب على الدولة والمجتمع توفيره لجميع أفراد الدولة الإسلامية. وقد إتخذ لتحقيق ذلك عدة سـبل على كافة مستويات البنيان الاجتماعي إبتداءً بالأفراد وإنتهاءً بالدولـة. فجعل الإسـلام ضـمان الاحتياجـات الغذائيـة أو ما يعـرف بحد الكفايـة (الأمن الغذائي) من واجبات المجتمـع والدولة نحو أفرادها الذين لا يملكون الاحتياجات الأساسية، حتى يستقيم أمر الدنيا والدين. ويوضح ذلـك الإمـام الغـزالي بقوله «فالمقتصر عـلى قدر الضرورة والمهـم لا يجوز أن ينسـب الى الدنيـا، بل ذلـك القدر من الدنيا هو عين الديـن لأنه شرط الدين والـشرط مـن جملـة المـشروط» (العيـادي، ١٩٩٩م، ص٣٠٥). ولذا جعل الإسـلام أول مصارف الزكاة»، التي هي الركن الثالث من أركان الإسـلام، الفقراء وهم الذين لا يجدون شـيئاً من الكفاية أو يجدون بعض الكفاية دون النصف. قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَـاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَـةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَـبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّـبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٦٠﴾﴾(سـورة التوبة). وقَال رسـول الله ﷺ «إن الله فـرَض على أغنياء المسـلمين في أموالهم بالقدر الذي يسـع فقراءهم، ولن يجهد الفقراء إذا جاعوا أو عروا إلا بما يصنع أغنياؤهم، ألا وإن الله يحاسبهم حساباً شديداً ويعذبهم عذاباً شديداً»[1] وقد حافظ الخلفاء من بعد رسول الله ﷺ عـلى تأمين الاحتياجات الغذائيـة الضرورية وعرف ذلك في عهد مروان ابن الحكم بطعام الجار، حيث يعطى للمحتاجين في شكل صكوك يستلمونه

(١) مجمع الزوائد: ٣/ ٦٣.

مـن بيـت المال، وكان بيت المال فيه مخازن للطعـام تصرف للمحتاجين وقت الحاجـة (العيـادي، ١٩٩٩م). وهـذا ما يعـرف في الوقـت الراهن في بعض البلـدان الغربية ببرامج الضـمان الاجتماعـي (Social security programs) أو كبونـات الطعـام (Food stamps) التي تهدف في المقام الأول لضمان الحد الأدنى من الأمن الغذائي. وأوصى الإمام علي بن أبي طالب ـ كرم الله وجهه ـ في كتابه لواليه على مصر، قال له: (وتفقد أمر الخراج ما يصلح أهله، فإن في صلاحه وصلاحهم صلاحـاً لمن سـواهم، ولا صـلاح لمن سـواهم إلا بهم، لأن النـاس كلهم عيـال على الخراج وأهلـه، وليكن نظـرك في عمارة الأرض أبلـغ من نظـرك في جباية الخـراج، لأن ذلك لا يـدرك إلا بالعمـارة، ومـن طلـب الخراج بغير عمارة أخـرب الأرض).

ومـا تقدم يتضـح أنه بالرغم من أن العلاقة بـين الأمن الغذائي والأمن الاجتماعـي علاقـة تماثليـة وأن توفر أي منهما يسـاعد على تحقيـق الآخر، إلا أن توفـير الأمـن الغذائي يعد المدخل لتحقيق الأمـن الاجتماعي. وإن التزام المجتمـع، ممثلاً في الدولـة، بواجبه نحو أفراده بضمان الحـد الأدني من الأمن الغذائـي أو ما يعرف بحـد الكفاف هو الحد الأدنى مما يجـب أن يلتزم به من العقد الاجتماعي بينه وبين الأفراد، والشرط الأسـاسي لالتزام الأفراد بذلك العقـد والتقيد بما فيه من قواعد الضبـط الاجتماعي. وفي حالة عجز المجتمع عـن توفير الأمـن الغذائي والاحتياجات الغذائية الضرورية لأي سـبب من الأسباب يجد الأفراد أنفسهم في حلٍ من الالتزام بذلك العقد الاجتماعي وما يتضمنه من قواعد لتحقيق الضبط والأمن الاجتماعي ولا أدل على ذلك من أن الإسلام يبيح بعض المحظورات ويعطل بعض أحكام الشريعة الإسلامية في حق الجائع. قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١١٥﴾﴾

(سـورة النحل). وعندما انتشرت المجاعة وتدهور الأمن الغذائي واشتدت حاجة الناس للطعام في عام الرمادة لم يطبق سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه حد السرقة.

ولذلـك يعد عدم توفر الأمن الغذائي من أهم أسـباب انتشـار الجريمة وانعدام الأمن والطمأنينة، حيث يرى أفراد المجتمع أنهم في حل من عقدهم الاجتماعـي مع المجتمع الذي لم يمكنهم مـن الحصول على أهم احتياجاتهم. ومـن ثـم يعد عدم توفر الأمـن الغذائي لأعداد كبيرة من السـكان في مناطق كثـيرة مـن العالم مـن أهم مهـددات الاسـتقرار والأمن على كل المسـتويات المحـلي، والقومي، والإقليمـي، والـدولي (Prinstrup-Andersen, 2001). فعلى المسـتوى المحلي نجد أن انعدام الأمن الغذائي يؤدي إلى انتشار كثير من الجرائم وأنماط السلوك المنحرف مثل السرقة والاحتيال والدعارة والتسول. وعلى المسـتوى القومـي يعد انعدام الأمـن الغذائي من أهم أسـباب النزوح والهجرة نحو المدن وظهور السـكن العشـوائي في أطراف المدن، الأمر الذي يشـكل تهديداً مباشراً للأمـن الاجتماعي. وعلى المسـتوى العالمي والإقليمي نجـد أن الفقر وانعدام الأمن الغذائي هو أحد الأسـباب المهمة للهجرة غير الشرعيـة وتجـارة المخدرات. كذلـك يعد انعـدام الأمن الغذائـي على نطاق واسـع مـن أهـم أسـباب التدخل الخارجـي تحت مظلـة تقديم المسـاعدات الإنسانية والغذاء وما يصاحب ذلك من تأثير ثقافي وأخلاقي وأمني.

١ .٢ الأمن المائي

يعـد الأمن المائي، الذي يتحقق عندما يكون نصيب الفرد السـنوي من الميـاه العذبة من المصادر المتجددة ١٠٠٠ متر مكعـب (Population Action International,2005)، أهـم محـددات الأمن الغذائي. ويعد الجفاف وشـح

المياه هو المهدد الرئيسي للأمن الغذائي في العالم بصورة عامة والعالم العربي بصورة خاصة، حيث تشير تقديرات الأمم المتحدة في تقويمها لمصادر المياه وتنبؤاتها بالنمو السكاني على مستوى العالم إلى أن أكثر من ٨ , ٢ بليون نسمة في ٤٨ بلد يعانون من شح ونقص المياه. ويتعاظم دور المياه كمحدد للأمن الغذائي في الوقت الراهن أكثر من أي وقت مضى وذلك بسبب تناقص كميات المياه المتاحة من جراء الاستهلاك المتزايد للقطاع الزراعي للمياه في كل بلدان العالم حيث تبلغ نسبة المياه المستخدمة في الزراعة على مستوى العالم نحو ٧١٪ من المياه المتاحة، ونحو ٨٦٪ في الوطن العربي (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠٠١م). ونظراً لأن الري المنتظم وبالكميات المطلوبة يعد من أهم أسباب الإنتاجية العالية للزراعة الحديثة وأن مياه الري تعد أكثر الموارد الطبيعية الزراعية شحاً وندرةً فمن ثم يعد توفر المياه الصالحة للري من أهم العوامل المحددة للأمن الغذائي على مستوى العالم (أسامة، ٢٠٠٦م). وبما أن معظم الأراضي الزراعية تروى بالأمطار فنجد أن إنتاج الغذاء يتذبذب من عام لآخر وفقاً لتذبذب الأمطار ويلعب الجفاف دوراً أساسيا في تحديد حجم المعروض من السلع الغذائية في كثير من أنحاء العالم. وبالرغم من تعدد الأسباب التي تؤدي إلى انتشار الجوع ونقص الأغذية وعدم توفر الأمن الغذائي في أنحاء متفرقة من العالم مثل كوارث الفيضانات والعواصف والزلالزل والبراكين والحروب، إلا أن أكثرها انتشاراً هو الجفاف وما ينجم عنه من تصحر، حيث تتعرض في الوقت الراهن ٣٠٪ من الأراضي في العالم لخطر التصحر ويؤثر ذلك على حياة بليون شخص، وقد فقدت ٣ , ٣٣٪ من الأراضي الجافة في العالم أكثر من ٢٥٪ من قدرتها الإنتاجية (العوضي، ٢٠٠٦). وفي هذا الإطار تشير الإحصاءات إلى أنه خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠م بلغ عدد المتأثرين بالمجاعات التي سببها الجفاف (انعدام الأمن

المائـي) نحو ٤٢ مليون نسـمة سـنوياً وأن هـذه المجاعات كانت سـبباً لوفاة ٤٢٪ من كل الوفيات التي سببتها الكوارث الطبيعية. وفي عام ١٩٨٨م فقط كان هنالـك ١٠ مليـون لاجئ بيئي بسـبب الجفاف والتصحر على مسـتوى العالم (العوضي، ٢٠٠٦م). وفي إفريقيا وحدها، التي تعد أكثر القارات تأثراً بالجفاف، هنالك أكثر من ١٥٠ مليون نسمة يهددون كل عام بخطر الجفاف، كما هجر نحو ٣٠ مليون نسمة مساكنهم وهاموا في الأرض بحثاً عن الغذاء، وانتهى بهم المطاف إلى معسكرات اللاجئين الفارين من الجوع (عبد الحميد، ٢٠٠٦م).

ويكتسـب موضوع الميـاه والأمن المائـي كمحدد للأمـن الغذائي أهمية خاصـة في الوطن العـربي؛ نظراً لموقعـه الجغرافي ضمن حـزام المناطق الجافة وشبه الجافة التي تتسم بندرة الموارد المائية بصفة عامة. وتقل الأمطار السنوية في ٦٦٪ مـن مسـاحة الوطن العربي عن ١٠٠ ملـم، بينما تتراوح في ٢٠٪ من المسـاحة بين ٢٠٠ ملم و٣٠٠ ملم وتتلقى ١٤٪ فقط من المسـاحات أمطاراً سـنوية تزيد عـن ٣٠٠ ملم (المنظمـة العربيـة للتنمية الزراعيـة، ٢٠٠٢م). كذلـك تأتي أهمية الميـاه والأمن المائي في الوطن العربي مـن وقوع منابع نحو ٦٠٪ من موارده المائية خارج الأراضي العربية مما يشكل تهديداً مباشراً لأمنه الغذائـي والقومـي. وتمثـل كميات الميـاه المتاحة في الوطن العـربي فقط نحو ٤٨ , ٠٪ مـن الكميـات المتاحة على المسـتوى العالمي. ويبلـغ نصيب الفرد مـن الميـاه المتاحة في الوطن العـربي نحو ٨٧٦ م٣ وهو مـا يعادل نحو ١٠٪ مـن مثيلـه على المسـتوى العالمي الـذي يبلـغ ٨٦٩٦ م٣ مما يعكس هشاشـة الأمـن المائي ومن ثم الأمن الغذائي في الوطن العربي (Population Action International,2005). وبالرغـم مـن ذلـك نجد أن نصيب الفـرد من المياه المسـتخدمة في الوطـن العربي يبلغ نحـو ٦٢٢ م٣ وهو ما يزيد على مثيله على

المستوى العالمي، الذي يقدر بنحو ٥٤٣ م٣. وأدى هذا الطلب المرتفع على المياه في الوطن العربي إلى استخدام نحو ٧١٪ من المياه المتاحة فيه في حين تبلغ نسبة الاستخدام على المستوى العالمي نحو ٦,٣٪ مما يفاقم خطورة وهشاشة الأمن المائي العربي.

ونظراً لقلة الأمطار وندرتها وعدم كفاية الموارد المائية السطحية في الوطن العربي فقد تم اللجوء إلى استغلال المياه الجوفية بشكل مكثف، مما انعكس سلباً على كميات ونوعية المياه الجوفية المتاحة التي تقدر بنحو ٧٧٣٤ مليار متر مكعب لا تزيد تغذيتها السنوية على ٤٢ مليار م٣ موزعة على مختلف الأقاليم الجغرافية للوطن العربي (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠٠٢م) الأمر الذي سوف تكون له انعكاسات خطيرة على الأمن الغذائي العربي.

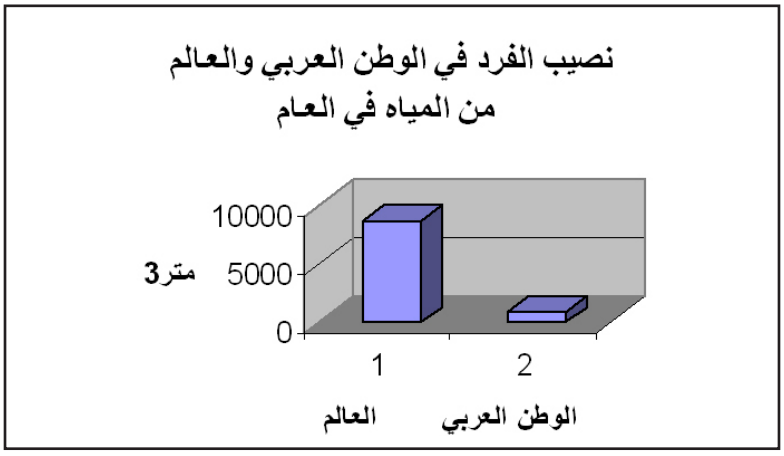

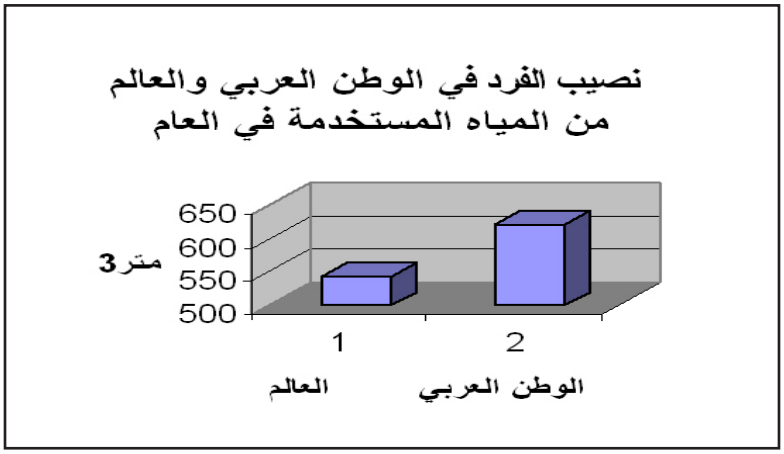

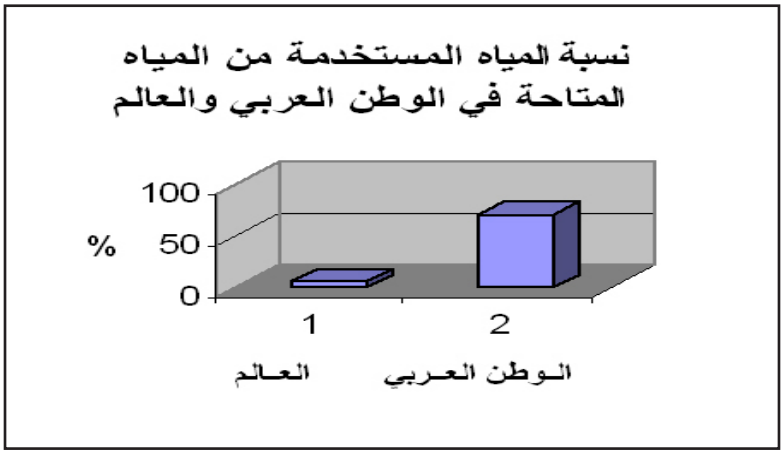

١ .٣ الأمن البيئي

أوضحت كثير من الدراسات أن هنالك ارتباط وعلاقة وثيقة بين انعدام الأمن الغذائي والتدهور البيئي (Nicholson, 1986; de boom, 1990; FAO, 1994; Muneer, 2007). فالذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي عادةً ما يلجأون إلى أنشطة غير صديقة للبيئة تؤدي إلى تدهور قاعدة

المـوارد الطبيعية الزراعية (غابات، مراع، أراض زراعية) الهشـة المتاحة لهم، ومـن ثـم يدخلون في حلقة مفرغة مـن نقص الغذاء وتدهـور البيئة والموارد الزراعيـة الطبيعيـة التي يعتمـدون عليها في الحصول على الغـذاء على النحو التالي:

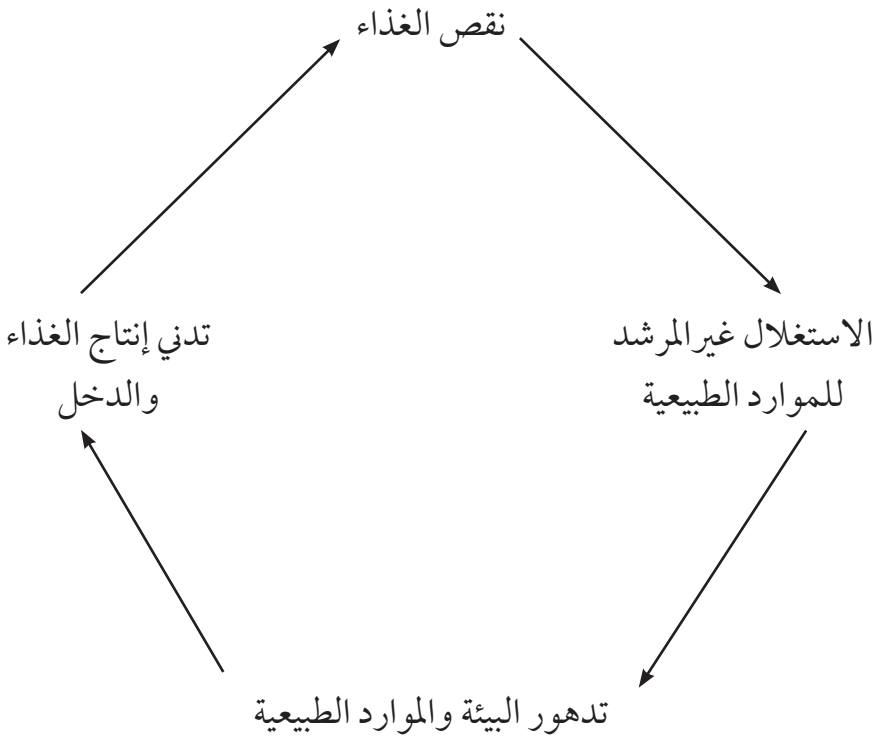

الخاتمة

إن مشكلة الجوع وانعدام الأمن الغذائي تعد من أهم المشكلات وأعظم التحديـات التي تواجه العالم. ففضلاً عما يخلفه انعدام الأمن الغذائي ونقص الغـذاء مـن آلام ومعاناة، فإنه يلقي بظلال وأعبـاء ثقيلة على المجتمع وأمنه.

فنقص الغذاء يحد من الإمكانات البدنية للفرد لكي يعمل وينتج ويجعله أكثر عرضـةً للأمراض ويعوق القدرات الذهنيـة للأطفال على التعلم. والأمر لا يقتـصر عـلى مجرد أن الجوع ونقـص الغذاء لهما عواقب غـير مقبولة أخلاقياً، وإنـما لما ينطوي عليـه أيضاً من عـبء اجتماعي واقتصـادي باهظ على عاتق المجتمـع المعنـي. كما أن ما يتولد عن انعدام الأمـن الغذائي والفقر من قنوط وغضب يمثلان مرتعاً خصباً يغذي العنف والجريمة.

المراجـــع

أولاً: المراجع باللغة العربية

الأمم المتحدة (١٩٦٦م). إعلان روما بشـأن الأمن الغذائي العالمي الصادر عـن مؤتمر القمة العالمي للأغذية. رومـا: منظمة الأغذية والزراعة العالمية.

البـشرى، محمـد الأمـين (٢٠٠٠م). الأمن العـربي: المقومـات والمعوقات. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

الحفـار، نهايت ياسـين (١٩٩٤م). قضايا الغذاء والأمـن الغذائي في الوطن العربي. دمشق: دار المعاجم.

المنظمـة العربية للتنمية الزراعية (٢٠٠٢م). الكتاب السـنوي للإحصاءات الزراعيـة العربية، المجلد (٢٢). الخرطـوم: المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المنظمـة العربيـة للتنميـة الزراعيـة (٢٠٠١م). دراسـة تقويم مناهـج إدارة واسـتخدام المـوارد المائيـة في الزراعـة العربيـة. الخرطـوم: المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

العيـادي، أحمد صبحي أحمـد (١٩٩٩م). الأمن الغذائي في الإسـلام. عمان (الأردن): دار النفائس للنشر والتوزيع.

العبـود، نضـال (٢٠٠٦). مفهـوم الأمـن الإنسـاني. مجلـة الحـوار المتمـدن الإليكترونية. العدد ١٥٧٦-٢٠٠٦م.

http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?

العوضي، نادية (٢٠٠٦م). التصحر الخطر المحدق بالعالم. إسلام أون لاين نت:

http://www.islam-online.net

السريتي، السيد محمد (٢٠٠٠م). الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية: رؤية إسلامية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.

أحمد، عبد الرحمن يسري (١٩٩١م). «أسلوب الأمن الغذائي والتنمية في العالم الإسلامي». ورقة قدمت لندوة التنمية من منظور إسلامي، عمان (الأردن).

أندرسون ولوش(٢٠٠١م). تحقيق الأمن الغذائي للجميع: خطة العمل المطلوبة. جامعة واقنين، هولندا.

أسامة، بثينة (٢٠٠٦م). «كومة الرمل» لا تجد «قطرة» ماء. إسلام أون لاين نت:

http://www.islam-online.net

بسيوني، عبد الرحمن (١٩٨٤م). الأمن الغذائي وإمكانات تحقيقه. الجزء الأول.

بيضون، أحمد أمين (٢٠٠١). الأمن الغذائي في العالم العربي. لبنان: مركز الدراسات الإستراتيجية.

حمدان، محمد رفيق أمين (١٩٩٩م). الأمن الغذائي: نظرية ونظام وتطبيق. عمان: دار وائل للنشر.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (٢٠٠٨م). البرنامج الخاص للأمن الغذائي. http://www.fao.org/spfs/index_ar.asp

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (٢٠٠٦م). حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠٠٦م. روما: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (٢٠٠١م). الكتاب السنوي للإنتاج، المجلد ٥٥. روما: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

عبد الحميد، عاطف معتمد (٢٠٠٦م). التصحر: جفاف الأرض أم غياب العدل. إسلام أون لاين نت: http://www.islam-online.net

رويشدي، خالد (ب.ت). التأثيرات الثانوية للمبيدات الزراعية وحتمية الاتجاه نحو طرق بديلة لوقاية النبات في الوطن العربي. نشرة فنية رقم (٢). مركز الإرشاد الزراعي، كلية علوم الأغذية والزراعة، جامعة الملك سعود.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

Bailey, Kenneth D. (1992). Methods of social research (second eddition). New York: The Free Press.

De Boom, C. J. (1990). Environmental problems in Sudan (Part I). The Netherlands: Institute of Social Studies (ISS).

FAO (1994). Policies for sustainable development. FAO economic and development paper No. 121. Rome: FAO.

Nicholson, S. E. (1986). Climate, drought and famine in Africa. In Hansen and McMillan (eds.) (1986). Food in Saharan Africa: 107 -128. Boulder (Col.): Reinner.

Muneer, Siddig E. (2007). Do tree shelter-belts have the relative advantage to convince farmers to grow them: an empirical example from the Gezira Agricultural Scheme, Sudan. J. Saudi Soc. For Agric. Sci., Vol. 6, No. 2: 100 – 114.

Population Action Intenational (2005). Sustaining water: Population and the Future of renewable Water Supplies. Htt://cnie.org/pop/pai/glosary.html

Prinstrup-Andersen, Per (2001). Achieving sustainable food security for all: required policy action. A paper presented for Mansholt Lecture, Wageningen University, The Netherlands.

International Food Policy Research Institute (IFPRI) (2007). The world most deprived: characteristics and causes of extreme poverty and hunger. Washington: The International Food Policy Research Institute

United Nations (2004). World Urbanization Prospects: The 2003 Revision Population Database. http://esa.un.org/unup/p2k0data.asp